التنمية البشرية
تطور المفهوم ومؤشرات القياس
ـ مقاربة في جغرافية التنمية ـ

ا.م.د. حمادي عباس حمادي الشبري
كلية الآداب / جامعة القادسية

الخلاصة :

لقد تمخضت عن النتائج المخيبة لما يسمى بالعقود الضائعة للتنمية ان تواترت ردود أفعال وتوجهات عديدة، تبلور عنها بالضرورة تنامي الاهتمام بالأبعاد البشرية للتنمية وجوانبها المختلفة حتى أصبح الإنسان غاية التنمية بعد ان ظل وسيلة لها ردحاً من الزمن، وعليه يعد مفهوم التنمية البشرية من المفاهيم المستحدثة في الأدبيات التنموية، إذ ثمة عودة في الأدب التنموي الحديث إلى الاهتمام مجدداً بالبعد البشري للتنمية، ولعل من ابرز ملامح هذه العودة مباشرةً، تلك المحاولات والجهود التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال التقارير السنوية العالمية التي اضطلع بمهمة إعدادها وإصدارها منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن المنصرم وهي التي تعكس احوال التنمية البشرية في بلدان العالم عبر دليل التنمية البشرية المستحدث.

المقدمة:

لقد تطورت النظرة إلى التنمية عبر العقود الماضية، وكان ذلك منسجماً مع التطورات التي شهدها الفكر التنموي، ففي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ساد الاعتقاد بان النمو الاقتصادي يعد الأساس الذي يمكن التعويل عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي السبعينيات شهد العالم ولادة منهج تنموي جديد عرف بمنهج الحاجات الأساسية Basie Needs Approach الذي تبنته وطورته منظمة العمل الدولية (I. L. O.)، وفي الوقت الذي شهد فيه عقد السبعينيات تحسناً كبيراً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مشفوعاً بنمو حقيقي حققته بلدان العالم كافة، فانه عقد الثمانينيات كان عقد التنمية المفقودة لاسيما بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، ومنذ بداية عقد التسعينيات برز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم ليحل بديلاً موسعاً للمفاهيم التنموية السابقة وهو يركز على استفادة أفراد المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي على نحو يحقق أكثر عدالة ويؤدي إلى تحسين قدرات الناس للإسهام في إدامة هذا النمو وقد تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هذا المفهوم عبر إصدار التقارير السنوية العالمية للتنمية البشرية التي يوضح فيها أبعاد التنمية البشرية ويستعرض أحوالها في دول العالم ومناطقه المختلفة من خلال دليل التنمية البشرية الذي تم استحداثه.

يحاول هذا البحث الإجابة عن تساؤل مؤداه هل ان التنمية البشرية تشكل مفهوماً جديداً شاملاً لكل جوانب وميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية والبيئية... أي انه لا يقتصر على جانب بعينه كما كان مفهوم التنمية الاقتصادية.

ويفترض البحث ان كل ما يتضمنه المفهوم الجديد للتنمية البشرية يعد بمثابة أهداف فرعية واسعة ومتجددة، وهي مشتقة بالضرورة من الهدف العام للتنمية البشرية الا وهو الارتقاء بمستويات نوعية الحياة الإنسانية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المرجعية المفاهيمية للتنمية البشرية من خلال التعرف على ماهية هذا المفهوم الجديد وتتبع إرهاصاته ورصد التغيرات التي طرأت عليه وما آل إليه، والكشف عن المؤشرات (الأدلة) القياسية المستحدثة وتحليلها وإمكانية الركون إليها واعتمادها في قياس التنمية

البشرية لبيان مستوياتها وتحديد مدياتها. فضلاً عما تم كشفه من انتقادات موجهة لمفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها.

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للتنمية والتنمية البشرية

أولاً: مفهوم التنمية:

تعددت الدراسات التي تناولت قضية التنمية Development وتنوعت، بتعدد وتنوع الباحثين الذين تناولوها وعالجوا جوانبها المختلفة، كل بحسب منطلقاته الفكرية والفلسفية، وتوجهاته الأكاديمية التخصصية.

ولما كانت التنمية مصطلحاً فضفاضاً جامعاً شاملاً، فضلاً عما تنطوي عليه التنمية كعملية Process من حقائق، وما يعتريها من صعوبات، وما يكتنف اللفظ من مترادفات(*)، لذا فان الاختلاف على معنى اللفظ، وعدم الاتفاق التام على فحواه وتحديد مضامينه ما زال قائماً بين الباحثين(١). ومن هنا فان صياغة تعريف دقيق للتنمية يكون من الصعوبة بمكان، وعلى الرغم من ذلك، فثمة من يعرفها على انها: عملية معقدة تشمل التحول من مرحلة ذات خصائص تكنولوجية ومستويات حياتية معينة إلى مرحلة متقدمة في تلك الخصائص(٢). على ان عملية التنمية هي حصيلة عوامل متعددة مترابطة مع بعضها البعض بحيث يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر، وتنعكس هذه العملية في نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وقد عرف خبراء الامم المتحدة التنمية بانها: عملية التقدم المستمر في المستوى المعيشي والرفاهي للسكان(٣). اما الباحث يوسف الصائغ، فيقدم في هذا المجال أيضاً وجهة نظر شاملة في التنمية، فهو يرى ان التنمية ليست رفع المستويات الاقتصادية والتنموية فحسب، وانما هي أيضاً بمثابة تأمين الاستفادة من مجموع السكان وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة(٤). وهناك من يرى ان التنمية تتمثل في التحديث Modernization المحقق لأفضل ظروف إنسانية لإفراد المجتمع والتي يختزلها البعض بمصطلح Humanization(٥).

الا ان الاقتصادين ينظرون إلى التنمية في اطار استخدام المجتمع المتزايد للتكنولوجيا بهدف احداث زيادة ملموسة في نصيب الفرد من الدخل القومي، ولهذا فانهم يرون في لفظ التنمية ما يقابل النمو الاقتصادي Economic Growth وقد انتهى بعضهم إلى القول بنوع من الحتمية التكنولوجية –بمعنى ان كل تغير أو تحول يطرأ على المجتمعات إنما يرجع في نهاية الأمر إلى عوامل تكنولوجية- بينما انتهى بعضهم الآخر إلى القول بنوع من الحتمية الاقتصادية، وحاولوا تفسير النمو والتنمية بمفاهيم ومصطلحات اقتصادية بحتة.

وعليه، فقد كانت زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد من اهم المقاييس التقليدية للتنمية، وان العملية التنموية ضمن هذه المقاييس كانت تعد اجمالاً –في خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي- ظاهرة اقتصادية تقاس بالزيادة السريعة في نمو الدخل القومي والدخل الفردي السنوي، أي ان التنمية آنذاك كان ينظر إليها على انها قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي، دون الاهتمام بمشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل ونوعية الحياة ومستويات المعيشة، وقد افرزت ذلك وأشرته معظم التجارب التنموية في بلدان العالم الثالث في تلك الفترة. ولقد ترتب على الآراء والنظريات التي أولت الجانب التكنولوجي والاقتصادي اهتماماً زائداً في تناولها لقضايا النمو والتنمية، ان اهملت جوانب التنمية البشرية في العملية التنموية، على أساس ان التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل وهي السبيل لاحداث التقدم في التنمية البشرية –التي لا تشكل في مضمون هذه النظريات سوى متغيراً تابعاً أو لاحقاً- وتتضح تلك الطروحات بجلاء في مقولات عديدة منها ان التنمية الاقتصادية هي الاساس، وان الفقر هو أساس المشكلة، فلو تمتع المواطنون بمستوى جيد من الدخل لتمكنوا من حل مشكلاتهم كأفراد وكمجتمع، ولتحسنت أوضاع التنمية البشرية وارتفعت مستوياتها.

وفي الحقيقة، فانه ليس من شك في ان التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية، وظيفة أخرى في اطار التنمية البشرية، حيث انها في المدى البعيد تهدف إلى تحقيق اقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع.

وعلى هذا، فإذا كان النمو الاقتصادي يركز على توسيع الخيار الإنساني في مجال واحد وهو الدخل، فان التنمية البشرية تركز على توسيع جميع الخيارات الإنسانية بما فيها الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، صحيح ان زيادة الدخل قد تتيح إمكانية توسيع الخيارات الإنسانية في مجالات عدة، غير ان ذلك ليس شرطاً كافياً أو حتمياً، فأصحاب المداخيل المحدودة تضيق دائرة خياراتهم، على ان زيادة الدخل لا تعني بالضرورة زيادة هذه الخيارات، وذلك يعود لتداخل الخيارات الفردية بالخيارات المجتمعية[٦].

وقد أدرك المفكرون الاقتصاديون المعاصرون حقيقة الترابط بين الجوانب المختلفة للتنمية – لاسيما وان دروس التاريخ قد بينت بشكل جلي ان التنمية لا يمكن اقتصارها على جانب دون الآخر، بل هي وكما يؤكد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ((عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى ميلاد مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري))[٧] فاتجهوا إلى دراسة قضايا التنمية معتمدين على منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلم يعد مؤشر متوسط دخل الفرد[**] معياراً اساسياً في هذا المجال، ذلك لان هذا المؤشر لا يأخذ في الاعتبار الاختلافات القائمة بين الدول وتركيبها الاجتماعي ومستواها الحضاري، كما انه لا يكشف عن طبيعة توزيع الدخل وعن طبيعة إنفاقه من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة وبالتالي لا يكشف عن مدى تحسن المستوى المعيشي والرفاهي لعامة الناس، وفي هذا الاطار يشير محبوب الحق في تناوله لمفهوم التنمية من منظور جديد إلى ان النمو في الناتج القومي لا يتساقط رذاذاً على قاعدة المجتمع، وان التنمية تعني الهجوم على الفقر[٨].

وعلى وفق هذا، فقد دعت الضرورة إلى رؤية جديدة للتنمية تتمحور على الا ينظر إليها بوصفها غاية، بل وسيلة أو أداة لإزالة الفقر الذي لازم حياة شعوب العالم الثالث ردحاً طويلاً، وضرورة التوجه نحو توسيع فرص العمل، واعادة توزيع الدخل وتحسين نوعية الحياة[٩]. على ان العملية التنموية على وفق هذه الرؤية تشمل اكثر من مجرد النمو الاقتصادي، فهي تعني بصورة موجزة نمواً اقتصادياً مقترناً بتغير نوعي للمستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة، وفي هذا الصدد ذكر درونوسكي Drewnoski ان عملية التنمية يجب ان تشتمل على تغير كمي ونوعي للواقع الاقتصادي والاجتماعي[١٠]. وعليه، وبدلاً من استخدام نمو الدخل القومي على المستوى الكلي أو الفردي مقياساً للتنمية، فان الاقتصاديين يرون ان اهتماماً مباشراً يجب ان يعطى للقضاء على الفقر، وإنجاز خدمات مجتمعية افضل، ورفع مستوى المعيشة، بغية الوصول إلى التنمية ضمن مؤشرات الرؤية الجديدة لها، فليس الأمر مجرد حسابات ميكانيكية تؤدي إلى تكوين رأس المال ونموه، وانما هو إلى جانب ذلك تطلع انساني، ورغبة بشرية، وقيم ومعانٍ وتصورات للحياة نفسها، وبمعنى آخر، فقد تجلت الرؤية الجديدة للتنمية –كما سيتضح تباعاً- في الاستثمار في العنصر البشري وما يرتبط فيه من مؤشرات تنموية، فلم تعد مسألة العناية بتكوين رأس المال المادي ومعدات الانتاج هي العنصر الوحيد في عملية التنمية[*٣]، وانما أصبح هناك مجال جديد هام، هو خلق الرغبة في التقدم في العنصر البشري، وتكوين الطاقة البشرية اللازمة في المجتمع لخلق الثروة نفسها.

وعلى وفق ما تقدم، فان التنمية بمعناها الواسع والشمولي، تعني العملية المجتمعية الواعية والموجهة لايجاد تحولات هيكلية تفضي إلى تكوين قاعدة، واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وضمانات الأمن الفردي والجماعي[١١].

ثانياً: مفهوم التنمية البشرية:

أصل المفهوم وتطوره:

لاشك في ان الاهتمام بموضوع التنمية البشرية لم يكن أمراً جديداً خالصاً، وان العودة اليوم إلى التنمية البشرية تعني في جوهرها المطالبة من جديد بالتراث القديم والثوابت الاصيلة، وليس استيراد أو زرع تحول جديد، فالتاريخ الاقتصادي يدلنا على ان اكتشاف جذور مفهوم التنمية البشرية يعود إلى بداية التاريخ الإنساني ويمكن اكتشاف تلك الجذور في الكثير من الديانات والثقافات والأدبيات التاريخية، كما يمكن تلمس ذلك الفكر التنموي- نظرياً في اقل تقدير- عبر التقاطات وومضات وجهود واعية لنخبة من العلماء والمفكرين الرواد، فقد اشار ابن خلدون إلى ذلك في مقدمته حين ذكر ان العمل البشري أهم من الآلة[١٢]. وان ((الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وان كل ما في الطبيعة مسخر له)). أما ارسطو فقد كتب يقول ((من الواضح ان الثروة ليست هي الخير الذي نسعى إليه كونها مفيدة فحسب، بل من أجل شيء آخر ايضاً))، وكان ثمة اتجاهاً مماثلاً انعكس في كتابات العديد من الاقتصاديين الأوائل، إذا أشار آدم سمث إلى أهمية رأس المال البشري[٤*] من خلال تأكيده الضمني على اهمية التعليم والتدريب في العملية الإنتاجية، وكذلك تأكيد اهتمامه بوجوب ان يتمكن كل شخص من الاختلاط بحرية مع الآخرين دون ان يخجل في الظهور علناً، وبذلك فقد كان آدم سمث يعبر عن مفهوم للفقر تجاوز حساب السعرات الحرارية، انه المفهوم الذي يدمج الفقراء في التيار العام للمجتمع[١٣]. أما الفريد مارشال، فقد اهتم بتنمية العنصر البشري، وبين ان منحنى انتاجيته يتطور ويتصاعد على وفق منحنى خبرته ومهارته، واكد انه كلما زاد الاستثمار في الإنسان يزداد العائد منه ولا يخضع لقانون تناقص الغلة، وان المزيد من الاستثمار في الإنسان ينعكس على شكل زيادة في إنتاجيته، وبالتالي تزداد العوائد منه بصورة مستمرة[١٤]، وقد برز هذا الاتجاه أيضاً في كتابات مالثوس وكارل ماركس ووليام بتي وفرانسوا كيناي وسواهم الكثير من الرواد ممن اكدوا على أهمية الاستثمار في الإنسان.

وتأسيساً على ما تقدم، فلقد تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية مع تطور البعد الإنساني في الفكر التنموي السائد في كل مرحلة وقد تمخضت عن النتائج المخيبة والاحفاقات لما يسمى بالعقود الضائعة للتنمية في العديد من البلدان النامية، ان تواترت ردود أفعال عديدة وتوجهات تبلور عنها بالضرورة تنامي الاهتمام بالأبعاد البشرية للتنمية وجوانبها المختلفة فتعقد مفهوم التنمية تبعاً لذلك واصبح اكثر عمقاً وشمولية، واصبحت ثمة مكانة محورية للانسان في صيرورة التنمية عوضاً عن محورية الاقتصاد، وقد اسهمت هذه المقاربة الجديدة في ان يكون الإنسان غاية التنمية بعد ان كان وسيلة لها ردحاً من الزمن ومن هنا بدأت تتبلور وتبرز مفاهيم ومصطلحات جديدة كان في مقدمتها التنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة (المتواصلة) وسواها. ففي مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي تبنّى برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP) مهمة استحداث مفهوم التنمية البشرية وبعثه من جديد من خلال التقارير السنوية[٥*] التي اضطلع بمسؤولية إعدادها وإصدارها منذ عام ١٩٩٠ حتى يومنا هذا. وتواصلت الجهود بهذا الاتجاه ففي كل عام نطالع تقريراً من تقارير التنمية البشرية ليعمم فكرة جديدة أو يستخدم أسلوب كمي معين أو اداة جديدة ليسخرها في تعزيز التنمية البشرية، هذا المفهوم الذي يراد نشره عالمياً بمباركة الأمم المتحدة بصورة عامة، وعلى دول العالم الثالث بصورة خاصة بعد الإخفاقات التي رافقت أنماط التنمية السابقة وتجاربها فيها، وقد كان باكورة هذه التقارير وأهمها هو تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ الذي تضمن شروحات مستفيضة لاطر التنمية البشرية وتحديد مفهومها، والأساليب والمؤشرات المفضلة التي يتم بموجبها قياس مستواه ومداه في مختلف البلدان، ويعد هذا التقرير بمثابة دليل سنوي جامع يحاول برنامج الامم المتحدة الانمائي ان يقدم من خلاله مؤشراً بديلاً من مؤشر الناتج القومي الاجمالي لقياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي النسبي لدول العالم، ولاجراء المقارنات فيما بينها.

وعلى هذا فان التنمية البشرية بحسب المفهوم المركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي (عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس)[١٥] لينعموا بحياة صحية طويلة، وان يكتسبوا تعليماً

لائقاً وان يتمتعوا بمستويات معيشية لائقة، وهكذا يتسع مفهوم التنمية البشرية ليشمل العمليات المطلوبة لاشباع حاجات الإنسان المتنوعة في خلال مراحل حياته المختلفة، على ان عالم التنمية البشرية يمتد في خياراته إلى ما هو ابعد من ذلك، فالحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وضمان حقوق الإنسان هي بمجملها امور لازمة لكي يكون الإنسان خلاقاً ومنتجاً، ولكي يتمتع باحترام الذات، وعليه فان التحليل الاخير للتنمية البشرية يشير إلى انها تنمية الناس لاجل الناس وبواسطة الناس[١٦].

ان توجهات التنمية البشرية أخذت تؤكد على ضرورة الاقتران العضوي بين توفير الحاجات الأساسية من ناحية وبين إشاعة متطلبات الكرامة والحرية والسلام من الناحية الأخرى، فقد أدى الإخفاق الذي نجم عن التركيز على الشق الأول إلى ان يفرض هذا الاقتران نفسه فرضاً من اجل تحقيق انسانية الإنسان وغدت هذه التوجهات بشقيها المادي –الاقتصادي، والاجتماعي –المعنوي من المنطلقات المنشودة التي لابد منها لتخطيط جهود التنمية واولوياتها وخياراتها. وهكذا ترتبط عمليات التنمية البشرية في جانبها الإنساني بالمجالات والموارد المتعددة والمتاحة لاشباع مختلف الحاجات الإنسانية بكافة أنواعها ومستوياتها دون اختزال. ويقتضي ذلك في الوقت ذاته اطراد التنمية بما يضمن اطراد الحيوية في طاقات الإنسان وقدراته الجسمية والعقلية والاجتماعية والروحية والمعنوية، كذلك جاء ارتباط التنمية البشرية بالجانب الاقتصادي سعياً إلى توظيف هذه الطاقات توظيفاً انسانياً منتجاً في جانب التوزيع العادل لثمرات هذا التوظيف لمجمل أفراد المجتمع.

ان التنمية البشرية باختصار هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، وان الإنسان كما هو معروف كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي، وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه في حاضره وتطلعاً لمستقبله،وهو منتج ومستهلك، هو مرسل ومستقبل، هو متبع ومبدع، يدرك بحواسه كما يتصور بخياله، وهو في هذا كله متفاعل وفاعل في الظروف والمعطيات البيئية التي تحيط به.

وفي هذا الاطار، تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين مفهوم التنمية البشرية، ومفهوم تنمية الموارد البشرية، فبينما تعني التنمية البشرية توسيع الخيارات أمام الناس أي انها العملية التي يكون محورها الإنسان منذ ولادته حتى مماته مكترثة به غاية ووسيلة، اما تنمية الموارد البشرية في عملية تحويل الموارد البشرية إلى طاقة بشرية ذات كفاية انتاجية عالية، وبعبارة أخرى فهي عملية تعظيم مجتمعية تقوم على رصيد الموارد البشرية في المجتمع شاملاً طاقات ومهارات ومعارف الناس التي تستغل أو يمكن استغلالها أو يجب استغلالها في انتاج السلع وتقديم الخدمات، وكذلك مدى الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة في المجتمع لانتاج متطلبات رفاهيته.

ولما كان الاهتمام بتنمية الموارد البشرية قد بدأ منذ ستينيات القرن الماضي فان تعريف هذا المفهوم في البداية كان ضيقاً للغاية بحيث تم حصره في توفير القوى العاملة المدربة اللازمة لمتطلبات العملية التنموية الاقتصادية، وبعبارة أدق كان يقتصر على جانب الإعداد المهني الإنتاجي الذي غالباً ما يرادف شريحة القوى العاملة ضمن الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة[١٧]. ثم بدأ هذا المفهوم يتسع تدريجياً ليشمل إضافة إلى التدريب والتعليم جوانب الصحة والتغذية ومن بعد ذلك بعض المتغيرات الديموغرافية بما فيها خفض الخصوبة وسوى ذلك.

ان المقصود من هذا التمييز بين مصطلحي التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية هو وضع قضايا الإنسان في اطار اوسع وارحب من الاطار الاقتصادي الذي ركز على تنمية الإنسان كمورد بشري في خدمة الاقتصاد والإنتاجية. وشاع تبرير الاهتمام بالمورد البشري من الناحية الصحية أو التعليمية أو السكنية لان ذلك عامل هام في زيادة إنتاجيته، وهكذا يتجاوز مفهوم التنمية البشرية مجرد الإنسان المورد، إذ ان عطاء الإنسان وجهده هو ليس مجرد محصلة ميكانيكية آلية لما بنى عليه... لكنه خليفة الله في أرضه، كائن فاعل ومنفعل، قابل للتجدد وقادر على التجديد، حريص على التطوير والإبداع، وهو إذ يرسي جذوره في الأرض ليتطلع إلى عالم السماء، ساعياً لان يكون طاقة حاكمة لا محكومة فحسب لموارد مجتمعه المادية والطبيعية والمؤسسية.

وأخيراً يمكن القول ان في التشابك الجدلي بين التنمية الاقتصادية ومحورها الانتاج السلعي والخدمي تتبادل معاييرها وادوارها مع معايير وادوار التنمية البشرية، فقد تكون التنمية الاقتصادية شرطاً وسبباً للتنمية البشرية، وقد تكون التنمية البشرية شرطاً وسبباً للتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال فان التعليم بوصفه أحد العمليات أو الانشطة اللازمة للتنمية البشرية يتطلب انتاج مجموعة من السلع والخدمات لكي يحقق أهدافه من اكساب المعرفة والمهارة. فالمؤسسات التعليمية (المدارس) تحتاج إلى سلع عديدة ومختلفة كالاسمنت والحديد والخشب والكهرباء وعشرات من السلع الأخرى كالورق ووسائل الإيضاح والاجهزة والمطابع والافلام وتقنيات التعلم الحديث ضمن قائمة طويلة من السلع والآلات المصنعة والتعليم أيضاً يحتاج إلى الخدمات الصحية وسلعها لتوفير شروط الصحة للمتعلمين والبيئة التي يتعلمون فيها.

ان تشابك التنمية الاقتصادية مع التنمية البشرية لا يحتاج إلى تأكيد إذ ان قضايا الانتاج والانتاجية مرتبطة ارتباطاً عضوياً مع الامكانات المعرفية والمهنية للقوة العاملة، ولما تتميز به من قيم اجتماعية ودافعية نحو العمل والانتاج المتقن والمبدع، ومن ثم فان مدخلات التنمية البشرية لا يمكن اعتبارها مجرد استهلاك واستمتاع، بل انها في صميم عمليات الانتاج ومن شروطها ومستلزماتها وهي استثمار على المدى المتوسط والبعيد بالمصطلح الاقتصادي[١٨].

المبحث الثاني : مؤشرات قياس التنمية البشرية

على الرغم من ان الاهتمام بأساليب وطرائق قياس رفاهية الفرد لم يكن أمراً جيداً خالصاً، إذ كانت البداية مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة، ثم تعددت اتجاهاتها فيما بعد في البلدان النامية، وقد وضعت أول مجموعة من تلك المؤشرات ضمن ما يعرف بمقياس نوعية الحياة المادية The physical Quality of Life وتلا ذلك اتجاه آخر من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في إطار ما عرف بمفهوم الحاجات الأساسية The concept of basic Needs التي حددت على وفق إستراتيجية تنموية ترنو لإنقاذ الشعوب المتخلفة من الفقر والمرض اللذين لم تتمكن الإستراتيجيات التنموية الأخرى من السيطرة أو التغلب عليهما.

وقد تعددت وتنوعت المقاييس المستخدمة لقياس التقدم المتحقق في مستويات التنمية البشرية، الا ان ثمة مقاييس محدودة قد استأثرت على جانب كبير من اهتمام الباحثين لاستخدامها في التعبير عن التنمية البشرية والمستويات التي حققتها والمديات التي وصلتها، وتعد هذه المقاييس بمثابة أدلة مركبة لقياس الجوانب المختلفة للتنمية البشرية، على انه يمكن القول ان مفهوم التنمية البشرية من السعة والشمول ما يجعله أغنى كثيراً من ان يعبر عنه أي دليل مركب أو حتى بمجموعة منفصلة من المؤشرات والمعطيات الإحصائية، بيد ان ذلك لا يعني إلغاء وجود أدوات لرصد المنجزات المتحققة في مجال التنمية البشرية أو انتفاء الحاجة إليها بأي حال من الأحوال، فهي ومهما تكن يمكن الإفادة منها في إعطاء تصور عن أوضاع التنمية البشرية هنا وهناك في هذا البلد أو ذاك.

يحتوي تقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن الأمم المتحدة على نحو (١٥٠) مؤشراً مختلفاً تشمل معظم مجالات التنمية البشرية التي تعالج قضايا الاقتصاد والسكان، والصحة، والتعليم، وأوضاع الأطفال والنساء، والاتصالات، والفقر... وسوى ذلك. ولما كان عدم تيسر البيانات والمعطيات الدقيقة لكل دولة من جهة، واستحالة دمجها في مؤشر قياسي واحد من جهة أخرى فان ذلك يقيناً هو السبب الكامن وراء اكتفاء دليل التنمية البشرية واقتصاره على ثلاث مؤشرات رئيسة كما سيتضح.

أولاً: دليل التنمية البشرية Human Development Index. HDI

يعد دليل التنمية البشرية بمثابة المعبر الرقمي عما تحقق من انجازات في بلد ما في ما يتعلق بالقدرات البشرية المتمثلة في ان يحيا المرء حياة طويلة ويكتسب المعرفة ويتمتع بمستوى معيشي لائق. وقد اختيرت ثلاث مؤشرات لتمثيل تلك الأبعاد هي:

١- **طول العمر:** إذ اختيرت بعض الملامح الأساسية للتنمية البشرية التي تعبّر عن هذا المؤشر وأبرزها العمر المتوقع عند الولادة، وقد يستخدم معدل وفيات الأطفال الرضع أو معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كمكملات للعمر المتوقع. وتكمن أهمية هذا المؤشر في الاعتقاد السائد بأن الحياة الطويلة هي قيمة بحد ذاتها، وفي ان المنافع والفوائد العديدة غير المباشرة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستوى العمر المتوقع عند الولادة وهذا الارتباط يجعل العمر المرتقب احد المؤشرات المهمة للتنمية البشرية. كما ان العمر المتوقع عند الولادة يمثل متوسط لمجموعة باكملها وليس امتيازاً لفرد بعينه –مثلما هو الحال في حالة الدخل- وفضلاً عن هذا فان للعمر المتوقع عند الولادة ميزة أخرى تتمثل في ان تفاوته الحقيقي عبر الأفراد داخل بلد ما من المرجح ان يكون اقل من تفاوت الدخل ومن ثم فان متوسط العمر المتوقع الجماعي كمؤشر لمستوى التنمية يكون اقل تضليلاً من متوسط جماعي للدخل، ولذلك فقد لقي هذا المؤشر قبولاً واسعاً بصفته مقياساً للتنمية.

٢-**التحصيل العلمي (المعرفة):** ثمة متغيران أساسيان يستخدمان لقياس التحصيل العلمي هما نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وقد أعطيت هذه النسبة الثلثين، ومتوسط عدد سنوات الدراسة أو نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً وتشكل نسبة الثلث، وقد كان من مبررات استخدام هذا المؤشر ان متغيراته التي يتضمنها تتعلق باعداد وتكوين العنصر البشري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة على توليد الدخل واتساع المشاركة في الحياة المنتجة في المجتمع الحديث.

٣-**مستوى المعيشة (الدخل):** ويعد من اعقد المؤشرات في القياس نظراً لبعض العيوب التي أخذت عليه كمقياس لمستوى المعيشة، فهو يتطلب بيانات عن حيازة الأرض والائتمان والدخل والموارد الأخرى. ولعدم تيسر مثل هذه المعطيات، فقد استخدمت بعض الطرائق الرياضية لتعديل الدخل، فاستخدمت موازين التعادل واوزان مستوى الدخل للفرد البالغ لتصحيح دخل الاسرة بما يتفق مع حجمها وتكوين افرادها من حيث الجنس والعمر. وبعبارة أخرى فقد تم اعتماد متوسط دخل الفرد بدلاً من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي[١٩] (بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية) على اعتبار ان متوسط دخل الفرد يدخل في دليل التنمية البشرية كناية عن جميع ابعاد التنمية البشرية التي لا تنعكس في المؤشرين الأول والثاني (طول العمر والتحصيل العلمي).

لقد تم بناء دليل التنمية البشرية على نحو يجعله يعكس أهم أبعاد التنمية البشرية وذلك عبر مؤشراته القياسية الأساسية الثلاث، وعليه فان قيمة الرقم القياسي لدليل التنمية البشرية تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح إذ تبين هذه القيمة لبلد ما، مدى الشوط الذي قطعه بالفعل نحو القيمة الممكنة القصوى البالغة واحد، فضلاً عن ذلك فان هذه القيمة تتيح مجالاً للمقارنة مع البلدان الأخرى في الأداء التنموي. أما الفارق بين القيمة التي يحققها بلدٍ ما والقيمة الممكنة القصوى فيعبر عن قصور البلد أو الشوط الذي يتعين على البلدان قطعة لتوفر تلك الخيارات الرئيسة لجميع الناس فيه[٢٠].

وبغية بناء دليل التنمية البشرية، فقد حددت قيمتان دنيا وقصوى لكل مؤشر من تلك المؤشرات وكما يوضحها الجدول رقم (١).

جدول (١)

القيمة الدنيا والقصوى لمؤشرات دليل التنمية البشرية

المؤشرات	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الولادة	٢٥ سنة	٨٥ سنة
معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	صفر%	١٠٠%
نسبة القيد الاجمالي (*)	صفر%	١٠٠%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	١٠٠دولار	٤٠٠٠دولار

(*) تمثل نسبة القيد الاجمالي عدد الطلبة المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أم لا ينتمون إلى الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى، كنسبة مئوية من السكان ينضوون ضمن الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى. انظر:
-برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩١، نيويورك، ١٩٩١، ص٢٧.

ثانياً: حساب دليل التنمية البشرية:

أ-حساب الأدلة الفرعية:

بالنسبة لأي مكون من مكونات دليل التنمية البشرية يمكن حساب كل دليل على حده على وفق المعادلة العامة الآتية:

$$Hij = \frac{xij - \min(xi)}{Max(xi) - \min(xi)}$$

إذ ان:

Hij = دليل المؤشر للبلد (العمر المتوقع، معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، نسبة القيد الاجمالية معاً).

xij = القيمة الفعلية للمؤشر.

Min (xi) القيمة الدنيا للمؤشر.

Max (xi) القيمة القصوى للمؤشر.

ويمكن صياغة هذه المعادلة على النحو الآتي:

$$\text{الدليل} = \frac{(\text{القيمة الفعلية}) - (\text{القيمة الدنيا})}{(\text{القيمة القصوى}) - (\text{القيمة الدنيا})}$$

فإذا كان مثلاً العمر المتوقع عند الولادة في بلد ما يبلغ ٦٥ عاماً، فسيكون احتساب دليل العمر المتوقع لهذا البلد على النحو الآتي:

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{(\text{القيمة الفعلية}) - (\text{القيمة الدنيا})}{(\text{القيمة القصوى}) - (\text{القيمة الدنيا})} = \frac{25-65}{25-85} = \frac{40}{60} = 0.667$$

ولمزيد من الإيضاح لنأخذ المملكة العربية السعودية كمثال تطبيقي لبيان كيفية احتساب الأدلة الفرعية للتنمية البشرية ودليلها العام، من خلال ما تيسر عنها من معطيات لعام ١٩٩٩[٢١].

جدول (٢)

مؤشرات دليل التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٩.

العمر المتوقع (سنة)	نسبة معرفة القراءة والكتابة (%)	عدد سنوات الدراسة بعد سن ٢٥ سنة	متوسط دخل الفرد (دولار)
٦٤.٥	٦٢.٤	٣.٧	١٠٩٨٩

المصدر: محمود داغر وزميله، المصدر السابق، ص٦٧.

واعتماداً على معطيات الجدول رقم (٢) يتم احتساب الأدلة على النحو الآتي:

١-دليل العمر المتوقع = $\frac{25-64.5}{25-85} = 0.658$

٢-دليل المعرفة (معدل معرفة القراءة والكتابة) = $\frac{0-62.4}{0-100} = 0.624$

(عدد سنوات الدراسة) = $0.246 = \frac{0-3.7}{0-15}$

دليل المعرفة = $0.498 = 3/[(0.246) + (2 \times 0.624)]$

٣-دليل الدخل: ان احتساب دليل الدخل يخضع لحسابات عديدة منها تقسيم نطاق الدخل بكامله إلى اقسام يساوي كل منها مضاعف خط الفقر y^* الذي حدد بـ(٤٨٢٩) دولاراً وتستخدم الطريقة الآتية لاحتساب الدخل المعدل.

$$W(y).y^* \; for 0 < y < y^*$$
$$y^*, 2(y - y^*) \tfrac{1}{2} \; for y^* < y < 2y^*$$
$$y^*, 2(y^*) \tfrac{1}{2}, 3(y - 2y^*) \tfrac{1}{3} \; for 2y^* < y < 3y^*$$

وهكذا لمراتب الدخل المتقدمة.

وبما ان دخل الفرد في المملكة العربية السعودية يقع في القسم الثالث، لذا فان الدخل المعدل سيكون على النحو الآتي:

$$W(y)., 829, 2(4829) \tfrac{1}{2}.3(10989 - 2(4829) \tfrac{1}{3}.5001$$

دليل الدخل = $\frac{\text{(القيمة الفعلية) – (القيمة الدنيا)}}{\text{القيمة القصوى)- القيمة الدنيا)}}$

$$2.926.\frac{200 - 5001}{20005385}$$

وعليه فان قيمة دليل التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية ستكون

$$3/(0.926, 0.498, 0.658).0.694$$

وبتوضيح آخر فيما يتعلق بدليل الدخل، فان بناء هذا الدليل يكون اعقد قليلاً من الأدلة الأخرى، فمتوسط الدخل العالمي (٥٧١١) دولاراً بحسب تعادل القوة الشرائية يعد (مستوى العتبة) y^* ويخصم أي دخل فوق هذا المستوى باستخدام التركيبة الآتية استناداً إلى معادلة اتكنسون لفائدة الدخل[٢٢]:

١-إذا كان الدخل y اقل من مستوى العتبة y^*، ففي هذه الحالة يبقى الدخل كما هو أي ان $wy =$ $y = y^*$ حيث ان wy هي الدخل المعدل.

٢-إذا كان الدخل y اكثر من مستوى العتبة y^* واقل من ضعفه ففي هذه الحالة يحسب الدخل على النحو الآتي:

$$wy = y^* + 2[(y - y^*) \tfrac{1}{2}]$$

وكمثال على ذلك، فان بناء دليل التنمية البشرية لبلدين احدهما صناعي وهو اليونان، والآخر من البلدان النامية وهو الغابون على وفق المعطيات التي يتضمنها الجدول رقم (٣) يكون على النحو الآتي:

جدول (٣)

مؤشرات دليل التنمية البشرية في اليونان والغابون لعام ١٩٩٦.

البلد	العمر المتوقع (سنة)	معرفة القراءة والكتابة (%)	نسبة القيد الاجمالي (%)	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي (دولار)
اليونان	٧٧.٧	٩٣.٨	٧٨	٨٩٥٠

الغابون	٥٣.٧	٦٠.٣	٤٧	٣٨٦١

المصدر:-برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ نيويورك، ١٩٩٦، ص١٠٦.

١-دليل العمر المتوقع عند الولادة:

اليونان = $0.878 = \frac{52.7}{60} = \frac{25-77.7}{25-85}$

الغابون= $0.478 = \frac{28.7}{60} = \frac{25-53.7}{25-85}$

٢-دليل المعرفة:

أ-معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.

اليونان = $0.938 = \frac{0-93.8}{0-100}$

الغابون = $0.603 = \frac{0-60.3}{0-100}$

ب-دليل نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً:

اليونان = $0.780 = \frac{0-78}{0-100}$

الغابون = $0.470 = \frac{0-47}{0-100}$

وبذلك يكون دليل المعرفة:

اليونان = $0.885 = 3 \div [(0.780)1 + (0.938)2]$

الغابون =$0.558 = 3 \div [(0.470)1 + (0.603)2]$

٣-دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

اليونان: بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في اليونان نحو (٨٩٥٠) دولار بحسب تعادل القوة الشرائية، وهو اعلى من مستوى العتبة (٥٧١١) دولار، واقل من ضعفه لذلك تستخدم معادلة اتكنسون:

الدخل المعدل = مستوى العتبة + ٢ [(الدخل – مستوى العتبة)]

$wy = y^* + 2[(y - y^*)½]$

$= 5711 + [½(5711 - 8950]$

=5825 دولار

كما تم تعديل القيمة القصوى للدخل البالغة (٤٠٠٠٠) دولاراً بحسب معادلة اتكنسون فأصبحت (٦٠٤٠) دولاراً، وطبقاً لذلك يكون:

دليل الدخل لليونان = $0.960 = \frac{100-5825}{100-6040}$

اما الغابون، فبما ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فيها يبلغ نحو (٣٨٦١) دولاراً بحسب تعادل القوة الشرائية، وهو اقل من مستوى العتبة (٥٧١١) دولاراً، لذا فهو لا يحتاج إلى تعديل فيكون:

دليل الدخل للغابون = $\frac{100-3861}{100-6040}=0.633$

وعلى هذا فان قيم أدلة اليونان والغابون تصبح على النحو الآتي جدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

قيم أدلة التنمية البشرية لليونان والغابون

الأدلة	اليونان	الغابون
دليل العمر المتوقع	٠.٨٧٨	٠.٤٧٨
دليل المعرفة	٠.٨٨٥	٠.٥٥٨
دليل الدخل	٠.٩٦٤	٠.٦٣٣
دليل التنمية البشرية	٠.٩٠٩	٠.٥٥٧

المصدر:-برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، نيويورك، ١٩٩٦، ص١٠٦-١٠٧.

ب-حساب دليل التنمية البشرية العام:

لما كان دليل التنمية البشرية (العام) هو متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل العلمي (المعرفة)، ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)، فانه يمكن حسابه من خلال حاصل جمع هذه الادلة الثلاثة مقسوماً على ٣ وعلى وفق الصيغة الآتية:

$$H=\frac{(H1+H2+H3)}{3}$$

إذ ان:

H = دليل التنمية البشرية (العام).

H1 = دليل العمر المتوقع.

H2 = دليل التحصيل العلمي.

H3 = دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل.

كما يمكن صياغة الدليل على النحو الآتي:

$$Hj=\frac{1}{3}\sum Hij\ O=<Hj<l$$

إذ ان:

Hj= دليل التنمية البشرية للبلد j

Hij= دليل التنمية البشرية للمؤشر (الدليل الفرعي) i للبلد j.

وعلى وفق ما تقدم، وطبقاً لهذه العمليات الحسابية، فانه يمكن احتساب دليل التنمية البشرية لكل من اليونان والغابون أيضاً استكمالاً للمثال السابق على النحو الآتي:

دليل التنمية البشرية لليونان = (٠.٨٧٨ + ٠.٨٨٥ + ٠.٩٦٤) ÷ ٣ = ٠.٩٠٩

دليل التنمية البشرية للغابون = (٠.٤٧٨ + ٠.٥٥٨ + ٠.٦٣٣ ÷ ٣ = ٠.٥٥٧

وتجدر الاشارة إلى ان المحاولات جارية لتحسين صياغة دليل التنمية البشرية، إذ ان ثمة مؤشرات (أدلة) أخرى [*٦] ، تفرعت عن هذا الدليل، مثل دليل التمكين المرتبط بنوع الجنس الذي يقيس التفاوت بين الجنسين في الدرجة التي وصلت إليها احوال التنمية البشرية ويستخدم هذا الدليل المؤشرات الثلاث ذاتها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، أي ان صياغة مؤشرات الدليل الثلاثة تتم بادخال التقسيم الثنائي للدليل من خلال حساب مؤشراته مرة للاناث ومرة للذكور من ثم يتم إيجاد المتوسط

المرجح بنسب الذكور والاناث بين السكان وبعد حساب هذه المكونات بحسب الجنس لكل مؤشر يتم إيجاد الدليل العام للتنمية البشرية المرتبط بالجنس من خلال إيجاد الوسط الحسابي. اما دليل الفقر البشري فيتفرع إلى دليلين، دليل الفقر الفقر البشري -١ الخاص بالدول النامية وهو يعتمد مؤشرات (قصر العمر، وعدم توفر التعليم الأساسي، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة والخاصة)، والدليل الآخر هو دليل الفقر البشري –٢ ويستخدم لقياس الحرمان البشري في الدول المتقدمة وهو يضم الأبعاد ذاتها التي يضمها دليل الفقر البشري –١ بالاضافة إلى بعد آخر وهو الاستبعاد الاجتماعي الذي يمثل النسبة المئوية للعاطلين عن العمل لمدة طويلة تصل إلى اثنى عشر شهراً أو اكثر.

وعلى هذا، فان ثمة اقتراحات لتوسيع نطاق دليل التنمية البشرية ليشتمل على مؤشرات (مخرجات) للمكونات المختلفة الأخرى مثل البيئة، الغذاء والتغذية، الامان الوظيفي، السكن، الامان الشخصي، المشاركة والحرية السياسية، المياه النقية الصالحة، محو الامية الوظيفية والتعليم[٢٣].

المبحث الثالث : انتقادات المفهوم والمؤشرات

اولاً: انتقادات المفهوم:

ثمة انتقادات كثيرة وجهت لمفهوم التنمية البشرية أهمها:

١. ان هذا المفهوم الجديد للتنمية البشرية يقر بمحورية الإنسان في عملية التنمية مؤكداً على ان التنمية للناس (الرفاهية) ومن الناس (المشاركة الفعالة) وهي تعتمد على مبدأ المساواة وهو ما يفترض التقاسم العادل للمنافع، وفي الحقيقة فانه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية من دون نمو اقتصادي (ارتفاع دخل الفرد) فهو ضروري للتنمية الا انه لا يكفي في حد ذاته لان القضية ليست قضية كم بل قضية كيف، إذ ان نوعية العملية الاقتصادية مسألة محورية لكي تكون التنمية قائمة على مشاركة الناس ولكي تكون فوائدها موزعة توزيعاً عادلاً وقابلة للاستمرار.
٢. ان مفهوم التنمية البشرية يصلح ان يكون مفهوماً مقارنياً للمفاضلة بين الدول التي قطعت شوطاً واضحاً وحققت تطوراً فعلياً ملموساً في الانجاز التنموي، وكذلك لبيان اكثر المجتمعات المتنعمة بثمار النمو، بينما لا ينطبق ذلك بدرجة أو بأخرى بالنسبة لمعظم بلدان العالم الثالث، وذلك لكون هذا المفهوم الجديد يستند على أسس نظرية وفرضيات مسبقة تقود إلى مؤشرات مستنبطة ذات طبيعة تقويمية تعميمية.
٣. ان هذا المفهوم لا يحدد المنطلقات الأساسية الواجب على البلدان النامية الركون إليها والاكتراث بها، والسياسات اللازمة لمعالجة تخلفها، وعدالة العلاقات الدولية الواجب توافرها، كما انه لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية ولا يتصدى لتحليل الاوضاع الداخلية للبلدان النامية وعلاقاتها الخارجية تحليلاً أصيلاً ومنصفاً، وان ثمة من يعد المفهوم الجديد للتنمية البشرية بمثابة استنساخ للمفاهيم والنظريات الموجودة في الدول المتقدمة، ولذلك فهو لا يناسب البلدان النامية لاختلاف انماطها ومحدداتها، على ان استبدال المفهوم وجعله اكثر اتساعاً لا يعني بالضرورة انه اصبح قادراً على معالجة مشكلات التنمية في العالم النامي أو انه يستوعب جميع جوانب التنمية والتقدم فيها.
٤. ان التنمية عموماً والتنمية البشرية بصورة خاصة لا تزال بها حاجة إلى المزيد من العمل الفكري الجاد ليكون قادراً على ترصيفها وتأصيلها وبالتالي صياغة الحلول الناجعة لها، وذلك لفشل البلدان النامية من تجاوز تحدياتها على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية في اغلبها.

ثانياً: انتقادات المؤشرات:

تعرضت المؤشرات المعتمدة في دليل التنمية البشرية إلى جملة من الانتقادات ابرزها:

١. ان الاقتصار على اختيار هذه المؤشرات للتعبير عن مفردات التنمية البشرية بطريقة كمية وليست كيفية يجعلها مختزلة إلى حد كبير لاسيما وانها تتناول مشكلات خطيرة لا تقارن على مدار الزمان والمكان[٢٤].

٢. ان دليل التنمية البشرية بصياغته الحالية لا يأخذ بعين الاعتبار العديد من الأبعاد ذات الاهمية البالغة مثل العمل/ البطالة، توزيع الدخل، البيئة، وذلك على الرغم من الحاولات الحثيثة لتعديل الدليل باتجاه المزيد من الإحاطة بموضوعي توزيع الدخل والبيئة.
٣. ان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي لا يعبر عن الجانب التوزيعي للدخل بين مختلف طبقات المجتمع وشرائحه، وهو كذلك لا يعكس القيمة الشرائية للدخل وهي التي تتباين بين هذه الفئات الاجتماعية، وبعبارة أخرى فان استخدام الدخل كأحد عناصر المؤشر الاحصائي يعد مضللاً كونه يخفي سوء توزيع الدخل، وفي الوقت نفسه فهو يرفع من شأن دول ويقلل من شأن أخرى، فبحسب هذا القياس فان السعودية مثلاً تتقدم كثيراً على الصين مع معرفتنا التامة بحقيقة وضع البلدين الاقتصادي والاجتماعي، كما ان الدخل نفسه خاضع لتقلبات عدة تؤدي إلى تغيير ترتيب الدول في مضمار التنمية البشرية في غضون مدة قصيرة.
٤. ان دليل التنمية البشرية هو مقياس تركيبي اعد على المستوى الدولي ليبين في رقم واحد مستوى التنمية الذي بلغته الدولة المعينة بالنسبة إلى غيرها من الدول، وهو بذلك متوسط لحالة التنمية البشرية ولا يعكس في حد ذاته الفروق في اوضاع التنمية داخل البلد الواحد، بل ان ثمة من يرى ان كونها متوسطات فهي محدودة الدلالة وقد تكون خادعة، فضلاً عن ان مؤشرات هذا الدليل يتم التعامل بها على انها تتصف بنفس الأهمية في جميع الدول، إذ يفترض الدليل ان التطور فيها يتم بنسق واحد.

وأخيراً فان ثمة من يرى ان دليل التنمية البشرية -بأبعاده الثلاثة الأساسية، ومع إمكانية تطويره كي يتضمن خيارات اضافية أمام الناس – يعد بمثابة تقدماً حقيقياً باتجاه قياس التنمية، ومع انه دليل واحد الا انه يجمع عناصر عدة تشكل مقياساً مركباً لمدى ما يتمتع به الناس من فرصة للعيش في عافية، وقدرة على اكتساب المعرفة والمشاركة بايجابية في صياغة حياتهم إلى جانب اكتساب دخل كاف للحصول على السلع والخدمات التي تتوافق وهذه الخيارات[٢٥].

الهوامش وبضمنها المصادر:

(*) ثمة مصطلحات او مفاهيم وردت في ادبيات التنمية عموماً تبدو وكأنها مرادفة الى حد كبير لمفهوم التنمية Development مثل التحديث Modernization والتحضر او التمدن Urbanization، او الغربنة Westernization، والتطور Evolution، والتقدم Progress، والتغير Change، والنموGrowth. وعلى الرغم من محاولات البعض التفريق بينها، الا انها كانت في اغلب الاحيان تظهر وكأنها مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطاً منطقياً، على ان الحقيقة العلمية الموضوعية تشير بالضرورة الى ان لكل من هذه المفاهيم دلالته الدقيقة، لذا لابد من التفريق بينها اذا ما اريد توخي الدقة العلمية. انظر:--عادل عبد الحسين شكاره، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، اطروحة دكتوراه (منشورة)، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥، ص ٧٠-٩٦.

-ناجي البصام، ادارة التنمية في العراق ومصر-دراسة نظرية واهم القضايا التطبيقية، اطروحة دكتوراه(منشورة)، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٥-٤٥.

(1)Beater M. Measuring Development: The Role and Adequacy of Development. London: Indicator- Frankeas. 1972. p13

(2)El-Kammash, M. M."On The Measurement of Economic Development Using Scalogram Analysis" Papers and Proceedings, R. S. A. ll. 1963. pp. 309-334

(3) UNRISD, The Meaning Measurement of Development: An interdisciplinary Approach. Un-Rolas Research Institute of social Development. 1972. p. 218

(٤) اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، السكان والتنمية في الشرق الاوسط، الامم المتحدة نيويورك ، ١٩٨٥، ص٣.

(٥) خيري عزيز، التنمية والتحديث في الوطن العربي، منشورات دار الافاق الجديدة، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٣، ص٩.

(٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة والتحدي العربي، اعداد عاطف عبد الله قبرصي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (١٠)، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٠، ص٢٧.

(٧) حسن درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٥٠.

(**) لمزيد من التفصيلات حول الانتقادات الموجهة لمعيار متوسط دخل الفرد انظر:

-سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.

-سناء عبد الله سامي العمري، نحو استراتيجية للتنمية العربية، الطبعة الاولى، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦.

(8)Mahbub al Hag, "Employment in the 1970: Anew perspective" International Development Review Vol, x no.4 (December, 1971) pp. 9-13.

(٩) سالم توفيق النجفي وزميله، المصدر السابق، ص٢٩.

(10)Drewnoski, J. On Measuring and Planning the Quality of life the Hague: Mouton . 1974. p.201.

(٣*) اتضح من التقدم الاقتصادي الذي أحرزته بعض الدول التي حطمت الحرب العالمية الثانية معداتها الرأسمالية، قيمة رأس المال البشري، إذ ان من بين العوامل التي يعزى إليها التقدم الاقتصادي في اليابان والدنمارك على سبيل المثال منذ القرن التاسع عشر- على الرغم من عدم توافرهما على الثروات والموارد الطبيعية- تتمثل بالنظام التعليمي الفعال وما تمخض عنه من مخرجات بشرية مستنيرة وراغبة في التقدم.

(١١) علي خليفة الكواري، نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٩) السنة الخامسة، بيروت، ١٩٨٣، ص٣، وكذلك انظر:

-علي خليفة الكواري، واخرون، التنمية البشرية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٤، ص٧.

(١٢) عادل حسين، التنمية الاقتصادية العربية وعامل المال النفطي، في (دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي)، ط٢، سلسلة كتب المستقبل العربي (١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص١١١.

(٤*) تجدر الاشارة الى ان ثمة باحثين لايحبذون استعمال مصطلح راس المال البشري ويعدوه غير موفقاً ذلك لان مفهوم رأس المال يطلق على السلع التي تستخدم في انتاج سلعة اخرى التي تتحدد وتستخدم من قبل الانسان فهو الذي يخلق رأس المال ويحدد طبيعة استخدامة ، ولذلك تراهم يحبذون استعمال مفهوم الاستثمار البشري بدلاً من رأس المال البشري، اذ ان الاستثمار غايته تحقيق مردود مستقبلي افضل من خلال تنمية الخيارات والقدرات. انظر:

-UNDP, Human Development in exchanging world, UN, 1992. p.23.

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٤.

(١٤) عبد ضمد الركابي، الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في إستراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، بغداد، ١٩٨١، ص ٥٥.

(٥*) جدير بالذكر ان برنامج الامم المتحدة الإنمائي دعا جميع الدول، خاصة دول العالم الثالث ومنها الاقطار العربية كافة الى ضرورة إصدار تقارير سنوية قطرية للتنمية البشرية تستلهم من التقارير الدولية منهجيتها وأطرها المفاهيمية ومضامينها الفكرية، وقد استجابت معظم هذه الدول والأقطار العربية-بتشجيع البرنامج لها ودعم بعضها- لإصدار مثل هذه التقارير وفي سنوات مختلفة، وهي دائبة على ذلك منذ عام ١٩٩٢.

(١٥)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، نيويورك، ١٩٩٠، ص٢١.

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠، نيويورك، ٢٠٠٠.

(١٧) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، الطبعة الاولى، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص٦١.

(١٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٨٦.

(٢١) محمود محمد داغر وزميله، اقطار مجلس التعاون الخليجي بين وهم التنمية ومأزق التبعية، مجلة المعارف، العدد الحادي عشر، ١٩٩٧، ص ٦٣-٨٥.

(٢٢) مازن صباح احمد العبيدي، معيار اشباع الحاجات الاساسية والتنمية البشرية في الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، نيويورك، ١٩٩٦، ص ١٠٦.

(٦*) سيتناولها الباحث باستفاضة في بحث مستقل.

(٢٣) محمد العمري، مقاييس التنمية البشرية عرض وتقديم، في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٣٢-١٣٣.

(٢٤) سالم توفيق النجفي، ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد (٢٦)، ص ١٣٢.

(٢٥) محمد المعموري، المصدر السابق، ص ١٣٢.

Abstract

Human Development
The development of the Concept and Indications of Measurement
-In Development Geography-

The disputing result of the lost decays of development led to different reactions and attitudes thus resented consequently to the intonate in human damnations of development and its different aspects to the extent that human beings became the aim of development after being its means for along period of time. These the concept of development is considered as one as of the recent concepts of the development interstate there fore , there is some reference in the development literature to the importance of the human damnation of development represented mainly by the attempts and effort, adopted by the united nations program (UNDP) by the international annual reports which have been arranged and proclaim by the program since the beginning of the logos of the previous century, and these reports reflect the stoats of development in the countries of the world by the recent human development gourde.